قضايا

ثمّة تحولات كثيرة جرت في العالم العربي وفي طبيعة الصراع العربي الصهيوني، بعد مرور 55 عامًا على هزيمة 1967. هنا قراءة في الهزيمة ونتائجها، وتحليل لمآلات التسوية مع إسرائيل وآفاق الصراع معها

فشل عربي ورسمي في إدارة الصراع

هزيمة 1967 ومآلات التسوية مع إسرائيل

أمجد أحمد جبريل

فلسطينيتان في مخيم للاجئين الفلسطينيين في الأردن في 1/ 8/ 1967 (فرانس برس)

بعد حرب 1967، حدث تحوّل واضحٌ في مسار الصراع العربيّ الإسرائيلي، بسبب عاملين متداخلين؛ أحدهما بروز مكانة إسرائيل وأهميتها الوظيفية في الاستراتيجية الأميركية، إلى حد إبرام تحالف استراتيجي معها، ظل الأقوى والأوثق، على مدار العقود الستة الماضية، مقارنةً بأية تحالفات أخرى في إقليم الشرق الأوسط، سواء كانت تحالفات إقليمية أم دولية. والآخر تغيّر «الإدراك الرسمي العربي» لإسرائيل وطبيعة الصراع معها، ما أدى إلى انعطاف مصر الساداتية أولًا (ثم أغلبّ النظم العربية تدريجيًا)، نحو عملية التسوية/ التطبيع التي احتكرت واشنطن تصميمها وإدارتها وتوظيفها، لتحقيق معظم أغراضها الاستراتيجية في المنطقة، خصوصًا إدماج حليفها الإسرائيلي في نسيج المنطقة، بما يحفظ أمن دولة الاحتلال، ويضمن بقاءها وتفوّقها وتحصيلها «الشرعية الإقليمية» تدريجيًا، في مقابل إضعاف الأطراف والأطر العربية والإقليمية، بغية تجريد الشعب الفلسطيني من أي دعم عربي أو إقليمي، يمكن أن يساعده فيٍ نضاله التحرّري.

وبغية تحليل مآلات التسوية مع إسرائيل، بعد 55 عامًا من هزيمة 1967، تستعرض هذه المطالعة فلسفة التسوية السلمية ومحورية العامل الدولي/ الأميركي فيها، ثم تعرّج على تداعيات الهزيمة، فلسطينيًا وعربيًا، وتختم بآفاق الصراع العربي الإسرائيلي ومآلات عملية التسوية.

في فلسفة التسوية السلمية ومحورية العامل الأميركي

على الرغم من كثرة مشروعات/ أفكار التسوية التي جرى طرحها بخصوص قضية فلسطين، فإنها لم تشكل سوى تعبير عن إرادة القوى الدولية المهيّمنة، خصوصًا الولايات المتحدة التي تروّج التسوية خدمةً لمصالحها، واستثمارًا لأوضاع الضعف الرسمي العربي البنيوي، الناجم، في معظمه، عن إشكالات الدولة الوطنية في العالم العربي، التي تحوّل كثير منها، بمرور الوقت، إلى «دول شبه فاشلة»، تعاني أزماتٍ في «شرعيتهاٍ» الداخلية، ما يدفعها إلى التركيز على تحصيل «شرعية خارجية»، أو دعم دولي للاستمرار في السلطة. وعلى الرغم من أهمية البعدْين، الفلسطيني والعربي، في مسار قضية فلسطين وتطوراتها، فإن البعد الدولي، قد انعكس بوضوح على فلسطين والمنطقة العربية؛ «فالقضية الفلسطينية ربما لا تشبه، من حيث اتساع حيثياتها الدولية وكثافتها، أية قضيةٍ وطنيةٍ أخرى في التاريخ الحديث؛ إذ لا توجد قضية وطنية تأثرت، ولا تزال، بالأحداث الدولية، كما تتأثّر قضية الشعب الفلسطيني».

في هذا السّياق، ثمة من يرى أن القوى الرأسمالية (سيما بريّطانيا، ثم أميركا)، قد سعت إلى توظيف ثلاثة أمور لاختراق العالم العربي وإقليم الشرق الأوسط إجمالًا؛ النفط، والصراع العربي الإسرائيلي، وتشتيت القوى المحلية وإضعافها. ولعل هذا يؤكد أن إسرائيل هي «كيان وظيفي» ذو امتداد دولي، تمّ زرعه في المنطقة العربية، بإرادة خارجية؛ إذ إن صياغة وعد بلفور وإصداره عام 1917 عكسا جهدًا بريطانيًا أميركيًا مشتركًا؛ إذ تأخرّت واشنطن في توقيع موافقتها على صك الانتدابين البريطاني والفرنسي (على فلسطين والأردن وسورية ولبنان)، سنتين، ولم توقعه إلا بعد أن حصلت من لندن وباريس على حقوق اقتصادية متساوية معهما في المشرق العربي. وعلى الرغم من إعلان الرئيس الأميركي، ودرو ويلسون، مبادئه الأربعة عشر، بشأن «تقرير المصير» للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي (8 يناير/ كانون الثاني 1918)، فقد نجح القاضي والسياسي الأميركي اليهودي، لويس براندايس، في إقناع ويلسون بدعم وعد بلفور، فضلًا عن المساهمة في إقناعه بدخول الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء. ثم جاءت نكبة فلسطين عام 1948 وما شهدته من تدخلات ووساطات دولية كثيرة، أفضت إلى فرض الهدنة أكثر من مرّة، ما يؤكد حقيقتين؛ إحداهما دعم الدول الكبرى ترسيخ أسس الدولة الإسرائيلية، وتمكينها من تحقيق مكاسب مهمة، على حساب الفلسطينيين والعرب. والأخرى تزايد النفوذ الدولي للحركة الصهيونية ودبلوماسيتها النشطة، في حشد الأنصار داخل أروقة الكونغرس الأميركي وحزب العمال البريطاني، في مقابل إخفاق الزعيم الفلسطيني، الحاج أمين الحسيني، في تعبئة المنظومة السياسية المشتتة.

وعلى الرغم من ذلك، لم تستطع الحركة الصهيونية تحقيق إجماع إقليمي ودولي حول القضية الصهيونية أو «شرعيتها»، ولا استغنت، في أي لحظة، عن مستوياتٍ مرتفعة من الدعم الدولي الخارجي عمومًا، والغربي خصوصًا، ولا نجحت في إقناع أغلبية يهود العالم بالهجرة إليها وترك أوطانهم الأصلية. في المقابل، ثمة من يرى أن مفهوم «الدفاع السلبي» قد سيّطر على الفكر الاستراتيجي العربي بين العدوان الثلاثي على مصر 1956 وحرب 1967، ما أدى إلى أن تكون الأخيرة وكأنها ثلاث حروب منفصلة، وقعت في أسبوع واحد، في ثلاث جبهاتٍ منفصلة؛ إذ لم تمتلك القيادة الموحدة على مستوى جامعة الدول العربية، المفترض أن تشرف على التنفيذ، من أمر القوات العاملة في مسرح الحرب شيئًا؛ فغابت تلك القيادة وشلّتها الخلافات البينية وعدم الثقة، في مقابل بروز إسرائيل قوة عسكرية حديثة استطاعت أن تحتل، في حرب خاطفة، أراضيَ تبلغ ثلاثة أضّعاف مساحتها (سيناء، وهضبة الجولان، والضفة الغربية وقطاع غزة).

في التداعيات: ثقافة الهزيمة وسياسات التطبيع

على الرغم من مرور 55 عامًا على تلك الحرب، فقد استمرّت بعض تداعياتها السياسية والاستراتيجية والمعنوية والإدراكية. ويمكن إيجاز تداعيات هزيمة 1967 في الآتي:

-1 تغيّر أغلب السياسات العربية تجاه فلسطين؛ إذ باتت تتخذ منحىً شديد «البراغماتية» بحيث أصبح صانع القرار العربي يضع علاقاته مع واشنطن وتل أبيب في مقدمة أولوياته، بغض النظر عما يلحق بقضيةّ فلسطين من تهميش أو تدهور.

-2 أثّر عدوان 1967 على إدراك بعض القيادات السياسية العربية ودشن حقبةً من التراجعات السياسية/ الإدراكيةّ التي ظهرت تدريجيًا حتى تكشفت تمامًا بعد أقل من عشر سنوات؛ فقد «انحصر هدف الرئيس جمال عبد الناصر بعد الحرب في «إزالة آثار العدوان»؛ إذ بات يَنظر إلى الصراع العربي الإسرائيلي بوصفه نزاعًا بين دول، وليس بوصفه حالةً استعمارية تجب تصفيتها، كما كان الحالُ قبل العدوان.

-3 تحجيم دوريْ مصر ورئيسها جمال عبد الناصر، على حد سواء؛ فقد كان المصدر الحقيقي للزعامة المصرية على الصعيد العربي هو القوة العسكرية، وهو مصدر فقِدِ أهميته بالتدريج بعد بداية عملية فك الارتباط بين مصر وإسرائيل بعد حرب 1973، خصوصا بعد تفاقم الأزمة الاقتصادية المصرية في تلك الأثناء. أما الرياض فقد عملت على تدعيم الوضع الذي نشُأ بعد عام 1967، عبر استخدام الثروة والنفوذ السياسي الناجم عنها لتحقيق هدفين؛ أحدهما ترطيب العلاقات العربية البينية، والآخر الحفاظ على حدٍّ أدنى من التضامن العربي، سيما بين الرياض والقاهرة ودمشق.

-4 تفكيك الموقف العربي من إسرائيل وإضعافه، على الرغم من اللاءات الثلاث التي رفعتها القمة العربية في الخرطوم أغسطس/ آب 1967؛ فقد «غرست الهزيمة بذورَ الشقاق بين القيادة المصرية ومنظمةُ التحرير الفلسطينية؛ إذ جرى إدخال تعديل جوهريٍّ في الإدارة العربية للصراع معً إسرائيل، عبر التمييز بين مرحلتين؛ مرحلة إزالة آثار عدوان 1967، ومرحلة لاحقة يمكن خلالها البحث في مسألة الحقوق الفلسطينية؛ ما يعني أن قبول مصر بالقرار رقم 242 كان بداية الخلاف العلني بين القاهرة والمنظمة.

-5 من أخطر تداعيات هزيمة 1967 ما يتعلق بارتداداتها النفسيّة والثقافيّة على العرب في مواجهة آلة الحرب الإسرائيلية المدعومة أميركيًا؛ فقد حرصت الدعاية الصهيونية على القيام بعملية «تسميم سياسي» للثقافة العربية، عبر تقديم القيم المرتبطة بالتنمية الاقتصادية، وتأخير القيم التي تحض على المقاومة واستعادة الحقوق. وقد ترّك هذا المنطق الدعائي أثرًا واضحًا على الإدارة العربية للصراع مع إسرائيل، كما ظهر خصوصاً بعد تولي السادات رئاسة مصر.

-6 فلسطينيًا، تركت الهزيمة آثارًا مركبة تتراوح بين الإيجابية والسلبية؛ إذ انشّغل «الفدائيون الفلسطينيون، بضعة أشهر، بمشروع طموح جدًا؛ تركيز النضال الوطني فوق التراب الفلسطيني، وبالتالي وضع حجر الأساس لكيان فلسطيني مستقل. واعتبرت حركة فتح، بوجه خاص، أن «الحجز العربي» انتهى، حيث أتيحت للمرة الأولى لشعب فلسطين منذ 1948 أن يعيش مرحلةٍ جديدة في كفاحه ليلتقط قضيته بيده. وكان لفشل الفدائيين في تحقيق مشروعهم الطموح هذا تأثيرات بعيدة المدى، فقد انتقل مركز الثقل في المشروع الوطني الفلسطيني إلى المنفى، وانتقل معه مقرّ النشاط السياسي والاجتماعي والقيادة العسكرية وصنع القرار وبناء المؤسسات. وأهملت استراتيجيات المقاومة المدنية والتعبئة الجماهيرية في الأراضي المحتلة، الأمر الذي همش دور الناشطين السياسيين المحليين والقوى الاجتماعية المحلية في مجال اتخاذ القرار الفلسطيني.

آفاق الصراع ومآلات عملية التسوية

أبرزت حرب 1967 مدى سطوة العامل الدولي/ الأميركي، ودعمه المتصاعد السياسات الإسرائيلية الرامية إلى إضعاف العاملين العربي والفلسطيني في الصراع العربي - الإسرائيلي. وعلى الرغم من بروز دور الفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير بضع سنوات في مقاومة إسرائيل بعد هزيمة 1967، فإن هذا البعد الفلسطيني لم يستطع الاستمرار في مقارعة الضغوط الأميركية/ الإسرائيلية طويلًا، لا سيما بعد تزايد رغبة القيادة الفلسطينية بعد عام 1974 في التكيّف مع أفكار التسووية، عبر طرح برنامج النقاط العشر (البرنامج المرحلي، قبول فكرة قيام سلطة فلسطينية على أي جزء يتم تحريره من الأراضي الفلسطينية).

لقد استخدم التحالف الأميركي/ الإسرائيلي، ولا يزال، مشروعات التسوية/ التطبيع لإبقاء الوضع القائم في المنطقة العربية لمصلحة دولة الاحتلال، بما يضمن تفوّقها العسكري على البلدان العربية مجتمعةً. كما احتكرت واشنطن رعاية التسوية، بغية إبعاد أية قوة دولية أخرى عنها، ولم تكن بالتالي مستعدة لقبول أطر للسلام لا تكون نابعة من الولايات المتحدة نفسها؛ فالسياسة الأميركية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي منذ 1967، عكست إصرارها على أن تكون «صانع السلام الأوحد»، رغم أنها كانت ولا تزال الحليف الأقوى لإسرائيل؛ فالدبلوماسية الأميركية (تعاظمت هيمنتها على المنطقة العربية في أثناء الحرب الباردة 1947-1989)، كانت خلف إفشال كل المبادرات الدولية والجهود الإقليمية ومبادرات السلام، التي رعتها هيئة الأمم المتحدة أو غيرها من الأطراف الدولية أو العربية.

ويُلاحظ، في هذا السياق، أنه كلما تآكلت المتطلبات اللازمة لبلوغ حل لقضيةّ فلسطين تتزايّد مشاريع الحلول الدولية والمبادرات السياسية، «فمنذ سنة 1967، يدور نقاش صاخبٍ بشأن شروط التسوية بعد الهزيمةُ، في مدٍّ وجزر يتلاءمان تلاؤمًا عكسيًا مع عوامل القوة العربية»؛ إذ شجّعت التراجعات العربية على تصاعد سياسات تهويد القدس واستيطان الضفة الغربية. ومن «اللافت بين 1967 و1979 أنه كلما انجذب الموقف العربي الرسمي لمنطقّ التسوية السلمية ازداد تجرّؤ الحكومات الإسرائيلية على تغيير الواقع القائم في القدس، انتهاكًا لاتفاقيات جنيف واستخفافًا بقرارات الأمم المتحدة، وكذلك كلما زاد الدعم الأميركي لهذه السياسة الإسرائيلية العدوانية».

وربما يمكن اختصار مآلات عملية التسوية العربية الإسرائيلية بعد 55 عاما من هزيمة يونيو/ حزيران في نجاح إسرائيل، إلى حدٍّ كبير، في حصر الصراع العربي الإسرائيلي كله في مسألة «أمن إسرائيل»؛ إذ أدت التسوية إلى تشتيت الطاقات العربية واستنزافها والانتقاص من شرعية «الإطار العربي»، عبر فرض أربعة شروط إسرائيلية: تجزئة التسوية، تحييد الأطراف العربية القوية عسكريًا، تحصيل إسرائيل مزيدًا من «الشرعية الإقليمية»، نزع الشرعية عن قضية فلسطين والمقاومة، تغيير مكونات وقيم العقل الجماعي العربي، ليرضخ للتفسير الصهيوني للتاريخ، ويبتعد عن ثقافة المقاومة والكرامة، لكي يحصل العرب على «التنمية والازدهار والسلام» ويتبنّوا «ثقافة السلام». رفض إسرائيل التعامل مع أي نظام إقليمي في المنطقة، ما لم تكن عضوًا أصيلًا في تفاعلاته؛ بمعنى تغيير خريطة التفاعلات العربية عبر إدماج إسرائيل في نسيجها، وفرض «السلام الإسرائيلي» الذي يعني سلام المنتصرين على المنهزمين.

(باحث فلسطيني في إسطنبول)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

> كلّما تآكلت المتطلّبات اللازمة لبلوغ حل لقضية فلسطين تتزايد مشاريع الحلول الدولية والمبادرات السياسية

> تحليل مآلات العلاقات المصرية الإسرائيلية، لا يفيد بوجود نجاحاتٍ حقيقية في تحجيم الخطر الإسرائيلي على مصر

واشنطن واحتكار الحلّ

استخدم التحالف الأميركي/ الإسرائيلي، ولا يزال، مشروعات التسوية/ التطبيع لإبقاء الوضع القائم في المنطقة العربية لمصلحة دولة الاحتلال، بما يضمن تفوقها العسكري على العرب. كما احتكرت واشنطن رعاية التسوية، بغية إبعاد أية قوة دولية أخرى، ولم تكن بالتالي مستعدة لقبول أطر للسلام لا تكون نابعة من الولايات المتحدة نفسها؛ فالسياسة الأميركية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي منذ 1967، عكست إصرارها على أن تكون «صانع السلام الأوحد»، رغم أنها كانت ولا تزال الحليف الأقوى لإسرائيل.